الملف

ميرنا الشدياق

العام الدراسي بين "الفريش" وقدرة الأهالي تحدّيات المدارس وتفعيل المكاتب الاجتماعية ضرورة

كل مصاريف المدارس من محروقات وقرطاسية وغيرها اصبحت بالدولار، حتى الزيادات التي تعطى الى المعلمين والموظفين جزء منها اصبح بالدولار، وهي مطالب نقابة المعلمين ومطالب المعلمين في كل المدارس لكي يستطيعوا الاستمرار في التعليم، فاتجهت المدارس الخاصة الى دولرة الجزء الاكبر من اقساطها المدرسية

يشكل موظفو القطاع العام ما نسبته 30 الى 40% من تلامذة المدارس الخاصة، وهم لا يتقاضون رواتبهم بالدولار، فيما الدولة غير قادرة على دفع منح دراسية لهؤلاء التلامذة. فهل نتجه الى تعليم طبقي وغير عادل؟ وما هي التحديات امام المدارس الخاصة في العام الدراسي المقبل؟

للاطلاع على واقع المدارس الخاصة اجرت "الامن العام" حوارا مع كل من الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب يوسف نصر ورئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت الدكتور فيصل سنو اللذين تحدثا عن التحديات والحلول الممكنة.

الأب نصر: الشفافية مطلوبة من الاهل والمدارس

■ ما هي ابرز الصعوبات التي واجهت المدارس خلال السنة الدراسية المنصرمة؟

□ التحدي الاول هو التحدي الاقتصادي المالي واضطرارنا الى مواجهة انخفاض القدرة الشرائية لليرة اللبنانية باللجوء الى الدولرة، فيما لم يكن النظام التربوي مستعدا لتقبل فكرة الدولرة. التحدي الثاني كان باقناع مكونات العائلة التربوية خصوصا الاهالي للمساهمة في صندوق الدعم بالدولار، رغم ان القوانين المرعية الاجراء لا تسمح الا بدفع الاقساط باليرة اللبنانية وهو التحدي القانوني. اما التحدي الثالث فهو عدم قدرة كل الناس على الدفع بالدولار، ونتحدث هنا عن موظفي القطاع العام والفقراء في لبنان الذين يشكلون اكثر من نصف المجتمع الذين لا يتقاضون رواتبهم بالدولار. هناك ايضا التحدي التربوي، فبعد 3 سنوات من عدم الاستقرار التربوي بسبب كورونا ظهر ضعف على صعيد الطلاب وتدهور في المستوى التربوي في البلد، مما دفعنا الى القيام بجهد كبير للتعويض بسبب هذه التحديات التربوية. تشير بعض الاحصاءات خصوصا على صعيد اليونيسف الى ان هناك نسبة من التسرب المدرسي في البلد اذا لم يعالج سريعا سيؤدي الى مشكلة كبيرة في المستقبل القريب. لذلك من واجب الدولة والحكومة ووزارة التربية الاسراع في احصاء اعداد الطلاب المتسربين وايجاد العلاج المناسب لاعادتهم الى صفوف المدرسة، خصوصا ان لبنان يتميز بالمستوى التعليمي فيه ولا يمكن القبول بأي ميل نحو اعادة

رفع نسبة الامية في البلد. التحدي الاخير هو خسارة المعلمين الكفيين الذين وجدوا انفسهم امام راتب لا يكفي لاسبوع من الشهر. رغم كل هذه التحديات، استطاع القطاع الخاص ان يؤمن عاما دراسيا طبيعيا لتلامذته، وان ينجز البرامج التربوية باكملها ويعوض بعض الشيء عن الفاقد التربوي الذي الم بالتربية خلال السنوات الماضية.

■ تحدثت عن التسرب المدرسي في وقت تفوق الاقساط المدولرة قدرة الاهالي، فكيف ترى السنة الدراسية المقبلة؟ وهل تتخوفون من عدم قدرة الاهالي على تحمل هذه الاقساط؟

□ نحن امام تحديات وصعوبات كبيرة في انطلاقة العام الدراسي 24/23 رغم ايجابية الاهل في التعاطي مع الملف التربوي، مما يشير بشكل قاطع الى اهتمامهم بتربية اولادهم لاقتناعهم بأن التربية والتعليم الميراث الوحيد الذي يستطيعون توريثه لاولادهم. لكن لا بد من الاشارة الى ان جزءا من النسيج اللبناني، ما يقارب 50%، الذي تدولر اقتصاده، ليس لديه مشكلة في دفع مساهمة الاهل في الدولار. نحن لا نتكلم عن اقساط بالدولار، فالاقساط هي باليرة اللبنانية، كما ان الرواتب والاجور باليرة اللبنانية. نتحدث هنا عن صندوق دعم بالدولار وعن مساعدة اجتماعية للمعلمين بالدولار، لان القوانين لا تسمح باستيفاء الاقساط او دفع الرواتب بالدولار. اذا، نحن امام مشكلة في ان هناك 50% من اللبنانيين اصبحوا غير قادرين على دفع مستلزمات العام الدراسي المقبل. ما هي الحلول؟ يبقى الاتكال على ارادة اللبنانيين الصلبة وهو الجزء الاكبر من الحل. ثانيا لا بد من ان تسهل المدارس الامر من خلال تفعيل المكاتب الاجتماعية. ثالثا لا بد من الاعتماد على المساعدات التي تأتي من الداخل ومن الخارج. لقد تخطت قيمة المساعدات للعام الدراسي المنصرم 12 مليون دولار في المدارس الكاثوليكية، لكن هذا الرقم لم يعد يكفي ابدا للعام الدراسي المقبل لان كل مساهمات الاهل تضاعفت مرتين او ثلاث مرات. الاتكال على ارتفاع نسبة هذه المساعدات من الداخل والخارج ومن اللبنانيين المغتربين والجمعيات. يجب الانطلاق من مبدأ ان على المدرسة ان تكون شفافة وكذلك الاهل، بمعنى ان تقدم المدرسة موازنات واضحة وشفافة للجان الاهل الذين عليهم ان يعبروا بشفافية عن قدراتهم لنكتشف من هم غير محتاجين الى المساعدات او العكس.

الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب يوسف نصر.

> **المشكلة ان 50% من اللبنانيين غير قادرين على الدفع**

■ يرى البعض في المدارس الكاثوليكية رسالة، لكن ما نراه اليوم من خلال الاقساط المرتفعة بعيد كل البعد عن ذلك؟

□ رفعت نقابة المعلمين سقف صندوق دعم المساعدات الاجتماعية بالدولار للمعلمين وطالبت بـ50 في المئة من قيمة الراتب بالدولار وهو رقم مرتفع جدا ولم نستطع كمدارس كاثوليكية الالتزام بهذه النسبة. ما استطعنا القيام به هو ما بين 15 و40 في المئة حدا اقصى، بحسب المدارس لمراعاة قدرات الاهل. هذا اقل بكثير من طموحات وانتظارات المعلمين. لذا حاولنا ايجاد التوازن ما بين طموحات المعلمين وقدرات الاهل والمصاريف التشغيلية بالدولار، وتم تحديد النسبة المطلوبة بالدولار وهي ليست عشوائية. مؤسساتنا تنهار لانه لم يكن في استطاعتنا تأمين الصيانة بالحد الادنى. لا يجب ان ننسى ان بدلات النقل ارتفعت الى 450 الف ليرة في اليوم، لذلك تساوي كلفة نقل المعلمين والموظفين 10 ملايين سنويا من قيمة القسط على كل طالب. نحن مدعوون الى التفكير في موظفي القطاع العام خصوصا المؤسسات الامنية، وعلى المدارس ايجاد الحلول والتسهيلات لهم. ◄

سنو: 66% من طلاب المقاصد حصلوا على مساعدات

رئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت الدكتور فيصل سنو.

■ كيف مر العام الدراسي 2023/2022 على مدارس المقاصد؟

□ كان عاما صعبا بسبب التقلب الكبير في سعر الصرف، عندما وضعنا الاقساط كان الدولار يوازي 28 الف ليرة فيما تخطى خلال العام الدراسي 120 الفا. المعلمون كانوا يدركون حجم الخسارة على جمعية المقاصد، فطلبوا منا ان كان في استطاعة الاهل المساعدة. على الرغم من ان هذا الامر ليس طبيعيا، الا اننا وافقنا لاكمال السنة الدراسية من خلال صندوق دعم للمعلمين تشرف عليه لجنة تضم ممثلين عنهم. نتيجة هذا الامر اتجهنا الى تخفيض النسبة التي تؤخذ بالليرة اللبنانية من القسط لنأخذ من الاهالي مساعدة بالدولار حتى تستطيع المدرسة الاستمرار وهو ليس بامر سهل على الاهل ولكن هو الحد الادنى الذي يجب ان يعطى لاعضاء الهيئة التعليمية الذين لا يزالون يتقاضون رواتب اقل بكثير من متطلبات الحياة الاساسية. هذا الوضع لا يمكن ان يستمر، ولا اعلم مدى تأثيره على مستوى التعليم في لبنان وعلى نسبة المتعلمين. الخوف من تزايد الامية والتسرب المدرسي. امر نضعه برسم الدولة فالقطاع الخاص لا يستطيع ان يقوم بهذه المهمة وحده.

■ كيف تتهيأون للسنة الدراسية المقبلة؟

□ قمنا بتقسيم المدارس الى مجموعات بحسب الخدمات التي تقدمها وليس بحسب المستوى التعليمي. لدينا مدرسة واحدة تعتبر الاقساط فيها مرتفعة، الا انها تبقى اقل مقارنة بالمدارس الاخرى الموازية لها. هناك مدارس اخرى نستطيع من خلالها الحصول على تبرعات لتمويلها. اضافة

> **ثمة تخوف من التسرب المدرسي وعلى الدولة ايجاد الحلول**

الى مدارس خارج بيروت باسعار رمزية تتراوح الاقساط فيها بين 400 و500 دولار، لكن التبرعات تطالها ايضا. في العام الدراسي 23/22 حصل حوالى 66 في المئة من عدد طلاب المقاصد على مساعدات مختلفة ما بين 20 في المئة الى 80 في المئة ما بين مساعدات اجتماعية وحسومات للمتفوقين في المدارس. كما يشكل مجموع المساعدات اكثر من 40 في المئة من دخل المدارس من الاقساط والمساعدات المدرسية. هناك 5 مدارس في بيروت و8 مدارس خارج بيروت. في بيروت يبلغ عدد الطلاب حوالى 4000 طالب وخارج بيروت حوالى 2200 طالب. ننجز حاليا مشروع اعادة ترميم لمدرسة في بيروت كانت مقفلة تتسع لنحو 900 تلميذ.

■ برز اعتراض على دولرة الاقساط في مدارس المقاصد خصوصا ان البعض يعتبر ان هذه المدارس تتوجه الى فئة معينة من الناس؟

□ هو كلام حق يراد به باطل، لاننا قلنا ان هناك مدرسة واحدة من مدارس المقاصد التي تعتبر اقساطها مرتفعة في مجتمعنا، فيما اقساط مدارس المقاصد الاخرى تعتبر اقل من اقساط المدارس الموازية لها. هي صعوبة ليس فقط على الاهالي، بل ان لبنان بكل قطاعاته يعاني. هنا اقول للدولة اللبنانية اكيد ان تراقب، ولكن عليها ان لا تتدخل في التعليم الخاص لأن هذا الامر يؤثر سلبا على المدارس الخاصة بشكل كبير.

لبناني
وبيفهم عليك
le charcutier